CCW/MSP/2012/WP.2

4 June 2012
Arabic
Original: English

اجتماع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

دورة عام ٢٠١٢

جنيف، ١٥-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

الألغام غير الألغام المضادة للأفراد

الأثر الإنساني للألغام غير الألغام المضادة للأفراد

تقرير مقدم من اللجنة الدولية للصليب الأحمر

١- تثير مسألة الألغام المضادة للمركبات قلقاً منذ سنوات عديدة. ففي سبعينات القرن الماضي، عرّفت اجتماعات الخبراء، التي تمخضت عن اعتماد اتفاقية الأسلحة التقليدية، الألغام المضادة للمركبات والألغام المضادة للأفراد والأفخاخ المتفجرة بأنها سلاح يستوجب عناية خاصة نظراً إلى قدرتها على إحداث تأثيرات عشوائية خطيرة. ونوقشت بعد ذلك، في منتصف تسعينات القرن الماضي، اقتراحات بشأن شروط قابلية اللغم للكشف وسمات التدمير الذاتي للألغام المضادة للمركبات، وذلك في إطار الأعمال المتصلة بتعديل البروتوكول الثاني. وفي وقت لاحق، كما هو معروف على نطاق واسع، اضطلعت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية بعمل في الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦ تركز على الألغام المضادة للمركبات. ومن المؤسف أن هذه الجهود لم تعزز قواعد القانون الإنساني الدولي المتعلقة بالألغام المضادة للمركبات أو في تخفيف معاناة المجتمعات المتأثرة بهذه الأسلحة. وفي الوقت الراهن، وبالرغم من العمل السابق المتعلق بهذه المسألة، لا تزال الألغام المضادة للمركبات تُلحق خسائر فادحة بالمدنيين وتؤثر على حياتهم اليومية في أماكن عديدة من العالم.

٢- وتنجم العواقب الأكثر انتشاراً وخطورة للألغام المضادة للمركبات عن حرمان المجموعات السكانية المعرضة لها على الأمد الطويل من الغذاء والأدوية واللقاحات والمساعدة الإنسانية الأخرى. ومن شأن الألغام المضادة للمركبات، أو مجرد الخوف من وجود هذه الألغام، أن يغلق طرق المواصلات ويمنع حركة البضائع والسكان وإمدادات الإغاثة الأساسية.

الرجاء إعادة الاستعمال

وقد تحول هذه الألغام أيضاً دون حصول المدنيين على الرعاية الطبية الضرورية وأن تضر بالنشاط الاقتصادي. ويؤدي ذلك إلى استمرار حلقة الجوع والمرض والفقر وغيرها من عواقب النزاعات المسلحة فترة طويلة بعد انتهاء الاقتتال. وقد تكون هذه التأثيرات أقل مباشرةً ووضوحاً من الخسائر المباشرة، ولكنها ليست أقل من حيث ما تسببه للأفراد والمجتمعات من فواجع ودمار.

٣- وتتجلى هذه النقطة في الوضع الراهن لثماني قرى متجاورة في المنطقة الشمالية من كازامانس، السنغال. ولدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر دراية بهذه القرى من خلال عملياتها في البلد وجهودها في تقديم المساعدة الإنسانية. ويبلغ عدد سكان هذه القرى الثماني مجتمعة نحو ٣ ٥٠٠ نسمة. ويُعتقد أن الطرق المؤدية إلى هذه القرى والخارجة منها ملغومة، وهو ما يؤثر تأثيرات جذرية على سكانها. وفيما يلي بعض الآثار المعروفة للجنة الدولية للصليب الأحمر بسبب التلوث بالألغام:

(أ) التأثير الملموس على تقديم الرعاية الطبية. فسيارات الإسعاف لا تستطيع الوصول إلى هذه القرى لإجلاء الأشخاص المحتاجين إلى رعاية عاجلة، مثل الجرحى والمرضى والمصابين في حوادث الألغام. ولذلك يضطر من هم بحاجة إلى الرعاية إلى السير أو الانتقال بالعربات اليدوية بدلاً من المركبات الثقيلة للبحث عن العلاج. وتوجد مرافق طبية داخل المناطق المتأثرة، غير أن جميع العاملين المؤهلين غادروها من جراء الاقتتال الذي اندلع قبل ذلك و لم يعودوا إليها بسبب المخاطر القائمة. ولا يؤدي ذلك إلى التأخر في علاج المحتاجين إلى العلاج فحسب، وإنما يعوق أيضاً تقديم الخدمات الوقائية، مثل تطعيم الأطفال ضد الأمراض؛

(ب) التأثير على التعليم. فمعظم المدرسين فروا من القرى أثناء الاقتتال و لم يعودوا إليها بسبب المخاطر المستمرة. ويُضطر الأطفال إلى السفر إلى قرى أخرى لمواصلة التعليم. ويتلقى الكثير من الأطفال الرعاية من الأسر المضيفة والمنظمات الموجودة بالقرب من هذه المدارس، غير أن الأطفال يجب عليهم السفر عبر طرق ملغومة للعودة إلى منازلهم؛

(ج) التأثير على الاقتصاد المحلي. فالطرق الملغومة تمنع الوصول إلى الأسواق المحلية أو القريبة. ويؤدي ذلك بشكل خاص إلى الإضرار بمبيعات الفول السوداني الذي ينتجه المزارعون المحليون؛

(د) التأثير على إعادة بناء المساكن. فالكثير من المنازل تعرضت للحريق من جراء الاقتتال في المنطقة، والآن بدأ المشردون في العودة. ومع ذلك، تعذر توصيل المواد اللازمة لإعادة بناء المنازل بسبب صعوبة وصول المركبات إلى المنطقة.

٤- وبالإضافة إلى هذه العواقب، يتعرض سكان هذه القرى من الرجال والنساء والأطفال لمخاطر شديدة كل يوم في سيرهم أو سفرهم بالدراجات أو العربات اليدوية الصغيرة عبر الطرق والممرات الملغومة المستخدمة للتنقل من وإلى المجتمعات المتأثرة.

٥- وقد تأثرت أيضاً مشاريع معيَّنة تنفذها اللجنة الدولية للصليب الأحمر في هذه المنطقة. فنظراً إلى صعوبة الوصول، اضطُرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى التخلي عن عدد من المشاريع أو التأخر في النظر فيها. وتشمل هذه المشاريع إعادة بناء عيادتين طبيَّتين، وحفر آبار في القرى، وإنشاء شبكات للمراحيض. وكان من الممكن لكل مشروع من هذه المشاريع أن يحقق فوائد جمة لصحة سكان هذه المجتمعات ورفاههم.

٦- ولا تزال الرسائل وبواعث القلق كسابق عهدها. ففي تقرير قُدم إلى الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية في عام ٢٠٠٢ (CCW/GGE/II/WP.9، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢)، بيَّنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتفاصيل واضحة آثار الألغام المضادة للمركبات على عملياتها. وتشمل هذه الآثار وفاة وإصابة نحو ٧٩ من موظفي اللجنة أو موظفي الجمعية الوطنية للصليب الأحمر أو الهلال الأحمر خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٢. كما قُتل موظف يعمل للجنة وأُصيب ثلاثة آخرون في المنطقة الجنوبية من كازامانس في عام ٢٠٠٦ في حادث انفجار لغم مضاد للمركبات. وبيَّن تقرير للجنة في عام ٢٠٠٢ معلومات مفصَّلة بشأن إلغاء أو وقف مشاريع اللجنة في كل من الاتحاد الروسي، وأنغولا، وبوروندي، والبوسنة والهرسك، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجورجيا، والسودان، والصومال، وموزامبيق.

٧- وينظر المجتمع الدولي منذ سنوات عديدة في طرق لمعالجة المشاكل التي نجمت عن الألغام المضادة للمركبات. ورغم ما تحقق من تطورات مهمة، مثل اعتماد البروتوكول الثاني المعدل في عام ١٩٩٦ واتفاقية عام ١٩٩٧ لحظر الألغام المضادة للأفراد، لم يُتصد على نحو مناسب للمشكلة الإنسانية الناجمة عن الألغام المضادة للمركبات. ولا تزال هذه الأسلحة تشكِّل خطراً شديداً على السكان المدنيين والمنظمات الإنسانية العاملة في المناطق المتأثرة بالحروب. وتعتقد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الوقت قد حان لاتخاذ تدابير موثوقة وفعالة للتصدي للمشاكل الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للمركبات. وكلما تأخر اتخاذ التدابير ازدادت فترة المعاناة.